عالمنا . وجهات نظر من الميدان

تقرير موجز: أفغانستان، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وجورجيا، وهايتي، ولبنان، وليبيريا، والفلبين

دراسة استقصائية لاستطلاع الآراء، 2009

عرض موجز

أُجري هذا البحث في ثمانية بلدان شهدت أو تشهد حالياً نزاعات مسلحة أو غيرها من حالات العنف المسلح. ويهدف هذا البحث إلى تحسين الفهم باحتياجات السكان وتطلعاتهم، وجمع وجهات النظر والآراء، والاستماع للذين تضرروا سلبياً من هذه النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف المسلح.

وسيتم استكمال الدراسات الاستقصائية لاستطلاع الآراء في ثمانية بلدان ببحوث أكثر تعمقاً (دراسة استقصائية نوعية).

وأجري هذا البحث بتكليف من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار الحملة "**عالمنا . عملكم**" التي انطلقت في 2009، وهدفها استرعاء انتباه الجمهور إلى الفئات المستضعفة في شتى أنحاء العالم واستمرار معاناتها. والغرض من ذلك هو التأكيد على أهمية العمل الإنساني وإقناع الأفراد من ذوي القدرة على التأثير والحد من المعاناة.

وتكتسي هذه السنة 2009 أهمية بالغة بالنسبة إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حيث أنها تصادف الذكرى المائة والخمسين على مرور معركة "سولفرينو"، وتوافق الذكرى التسعين لتأسيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والذكرى الستين لاتفاقيات جنيف.

وقد سبق للجنة الدولية في 1999 أن أجرت دراسة استقصائية مماثلة بعنوان "الناس في حرب"، ويجري استخدامها كأساس للمقارنة وكوسيلة لتسليط الضوء على اتجاهات وجهات النظر على مدى 10 سنوات.

الجزء الأول – أثر النزاع المسلح

انتشار المعاناة في النزاعات المسلحة على نطاق واسع جداً*

ذكر ما يقرب من نصف عدد المشاركين في الاستطلاع (44 ٪) في البلدان الثمانية أنهم عاشوا شخصياً تجربة النزاعات المسلحة – ولكن هذا الأمر لا يعكس تماماً أثر هذه الأحداث على حياتهم. وتتجاوز عواقب النزاع المسلح المتضررين منه مباشرة.

وإجمالاً، تضرر نحو ثلثي عدد السكان (66 ٪) بشكل ما – إما شخصياً أو نتيجة للعواقب الأوسع نطاقاً – ويشمل ذلك الجميع تقريباً في هايتي (98 ٪)، وأفغانستان (96 ٪)، ولبنان (96 ٪)، وليبيريا (96 ٪).

* *سئل المشاركون في الاستطلاع في سبعة من البلدان الثمانية عن "النزاع المسلح"، وسئل المشاركون الاستطلاع في هايتي عن "العنف المسلح"*.

النزوح، وتشتّت العائلات، والصعوبات الاقتصادية هي وقائع يعيشها العديد من السكان يومياً

بلغت نسبة النازحين من الذين عاشوا تجربة النزاع المسلح 56 ٪. وتزداد هذه النسبة ارتفاعاً في بعض المناطق، مثلما هو الحال في أفغانستان حيث بلغت نسبة النازحين 76 ٪، و58 ٪ في جمهورية الكونغو الديموقراطية، و61 ٪ في لبنان، وأجاب تسعة من أصل عشرة (90 ٪) من الذين أجريت مقابلات معهم في ليبريا أنهم اضطروا إلى ترك ديارهم. وتساوي هذه الأرقام في البلدان الثمانية التي أجريت فيها هذه الدراسة عدة ملايين من السكان الذين اضطروا إلى النزوح.

وذكر ما يقرب من نصف عدد المشاركين في الاستطلاع (47 ٪) الذين شهدوا تجربة النزاع المسلح أنهم فقدوا الاتصال مع أحد أقاربهم المقربين. ويبلغ هذا العدد 86 ٪ في ليبيريا، و61 ٪ في أفغانستان، و51 ٪ في لبنان، و47 ٪ في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وأكثر من واحد من أصل ثلاثة (37 ٪) في هايتي.

والأسوأ من ذلك أن الكثير من السكان (28 ٪) ذكروا أن بعضاً من أفراد أسرتهم المقربين لقوا حتفهم من جراء القتال، من بينهم 69 ٪ في ليبيريا، والربع من هؤلاء في لبنان (26 ٪)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (25 ٪) – و45 ٪ في أفغانستان.

ويواجه السكان أيضاً مجموعة من المخاطر التي تحدق بصحتهم، وحريتهم، واحترامهم لذواتهم، وحالتهم النفسية.

وكمتوسط في البلدان الثمانية:

- 18 ٪ أصيبوا بجروح من جراء القتال؛
- 19 ٪ يعرفون أحداً ممن ذهب ضحيةً للعنف الجنسي، من بينهم 44 ٪ في هايتي، و28 ٪ في جمهورية الكونغو الديموقراطية؛
- 17 ٪ تعرضوا للتعذيب، من بينهم 43 ٪ في أفغانستان؛
- 10 ٪ زج بهم في السجون، و10 ٪ اختطفوا أو أخذوا كرهائن؛
- 32 ٪ تعرضوا للإذلال، من بينهم 51 ٪ في هايتي؛
- 23 ٪ تعرضوا "للإيذاء النفسي".

وعانى العديد من السكان، علاوة على النزوح، من أضرار جسيمة لحقت ممتلكاتهم، وتعرضت منازلهم للنهب.

وتعد قلة فرص الحصول على الضروريات الأساسية، والرعاية الصحية مشكلة أخرى واسعة الانتشار، لا سيما في أفغانستان وهايتي، حيث يعاني معظم السكان من هاتين المشكلتين على حد سواء.

وأخيراً وليس آخراً، تجدر الإشارة إلى الأثر الاقتصادي الكبير الذي يعاني منه الناس. حيث فقد العديد منهم وسائل دخلهم نتيجة النزاع المسلح بما في ذلك ما يزيد على نصف عدد السكان (60 ٪) في أفغانستان، و(51 ٪) في لبنان، و(40 ٪) في هايتي.

مع ذلك تؤدي هذه الأوضاع في بعض الأحيان إلى تقوية شخصية الناس

يعيش الناس في العادة، على الرغم من قساوة الظروف التي يواجهونها، أكثر تفاؤلاً بالمستقبل وأقل تشاؤماً (45 ٪ في مقابل 27 ٪).

وهم أيضاً أكثر تقديراً لكل يوم يمر (50 ٪ يقرّون بذلك)، ويذكرون أنهم يشعرون بالتوازن: أقل شعوراً بالحقد (32 ٪) وأقل عدوانية (36 ٪).

ولكن لا مفر من ظهور بعض المشاعر السلبية الناجمة عن النزاع. وأبرزها أن الناس يصبحون بشكل عام أكثر قلقاً (49 ٪) وأكثر حزناً (56 ٪) نتيجة النزاع المسلح. وتبلغ هذه الأرقام في هايتي 73 ٪ و81 ٪ على التوالي.

وتقل الثقة أيضاً حيث يذكر 46 ٪ من الناس أنهم أقل ثقة الآن. (67 ٪) في جورجيا، و(54 ٪) في لبنان و(53 ٪) في كولومبيا.

شعور الناس بمخاوف عديدة من جراء الأحداث الأليمة التي عاشوها

أمام كثرة التهديدات التي يواجهها السكان، ما هي التهديدات التي *يخشاها* الناس أكثر في النزاعات المسلحة؟

هناك ثلاث قضايا رئيسية:

- فقدان أحد الأحبة (ذكر ذلك 38 ٪ كمتوسط من الذين شملهم الاستطلاع)؛
- المصاعب الاقتصادية (31 ٪)؛
- النزوح/ اللجوء (24 ٪) .

وتشمل المخاوف الشائعة الأخرى الضرر المادي (15 ٪)، والعنف الجنسي (13 ٪)، والعيش في حيرة يومياً (25 ٪) .

وعلاوة على ذلك، هناك مخاوف كبيرة في كل بلد من البلدان:

- فقدان المنزل/الممتلكات في ليبريا (35 ٪)؛
- محدودية فرص الحصول على الضروريات الأساسية في جمهورية الكونغو الديموقراطية (22 ٪)؛
- الحرمان من التعليم في أفغانستان (21 ٪)؛
- السجن في أفغانستان (15 ٪) .

وأجريت مقارنة بين مخاوف الناس وتجاربهم الفعلية. وهي تتماثل في العديد من الحالات. وتتطابق مخاوف الناس وتجاربهم في بعض الأحيان.

وعلى سبيل المثال، يمثل النزوح والصعوبات الاقتصادية أحد المخاوف وأحد الحقائق في البلدان الثمانية. وهناك أيضا أمثلة محددة كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث تبلغ تجربة العنف الجنسي والخوف منه نسبة عالية جداً (28 ٪) و (36 ٪) على التوالي.

وفي بعض الحالات الأخرى، لا يتطابق الخوف مع التجربة. ومن ذلك مثلاً أن الخوف من حرمان الحصول على الضروريات الأساسية / الرعاية الصحية في البلدان الثمانية يعد أقل انتشاراً بكثير من الواقع استناداً إلى ردود المشاركين في الاستطلاع.

ومن المفهوم أن الناس في كثير من الأحيان يخشون وفاة أحد أفراد الأسرة أكثر من خوفهم الانفصال عنه – ولكن في واقع الأمر، فإن الانفصال عنهم هو الأرجح.

لجوء الناس إلى عائلاتهم/مجتمعاتهم المحلية، ومنظمات رسمية لالتماس المساعدة

عادة ما يكون "الأقرباء إلى المنزل" – والأسر والآباء والأمهات – أكثر من يُتوجه إليهم في *البداية* للحصول على الدعم.

وتأتي المساعدات الأخرى من اللجنة الدولية، بالنسبة إلى 15 ٪ من الناس المتضررين من النزاعات المسلحة، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (19 ٪). وهكذا – يلتمس إجمالي 24 ٪ من المشاركين في الدراسة مساعدة اللجنة الدولية و/ أو الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتمثل الحكومات (15 ٪)، والهيئات الدينية (21 ٪)، ومنظمة الأمم المتحدة (18 ٪)، والمنظمات غير الحكومية (18 ٪) – وحتى الجيش (12 ٪) مصادر أخرى لتقديم المساعدة.

وتختلف الأرقام مرة أخرى من بلد إلى آخر.

وتلقى واحد من ثلاثة (34 ٪) في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية مساعدة من اللجنة الدولية و/ أو الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر.

وتُعرف اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بحسن *فهمها* لاحتياجات السكان. حيث يرى 83 ٪ من المستفيدين من مساعدة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً أن المنظمتين تفهمان احتياجاتهم فهماً "جيداً". وتعد الآراء أيضاً إيجابية في لبنان (80 ٪)، وليبيريا (72 ٪) وهايتي (58 ٪). وفي الواقع، يقول العديد من الناس في هايتي إن اللجنة الدولية وجمعية الصليب الأحمر في هايتي تفهمان احتياجاتهم الخاصة كفهم آبائهم / أسرهم تقريباً.

حاجة الناس الذين وجدوا أنفسهم في خضم النزاع المسلح، أولاً وقبل كل شيء، إلى الإمدادات الأساسية والحماية

يذكر الناس، في ما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية، في المقام الأول:

- الأغذية (أشار إلى ذلك 66 ٪ من السكان في البلدان الثمانية، و90 ٪ في ليبيريا)؛
- الأمن/الحماية، 48 ٪ في العموم و66 ٪ في هايتي؛
- العلاج الطبي/ الرعاية الصحية، 43 ٪ في العموم و48 ٪ في أفغانستان؛
- المأوى، 40 ٪ في العموم و58 ٪ في ليبريا.

وهناك احتياجات أخرى أيضاً. حيث يشير الناس إلى ضرورة إبقاء الأسر مع بعضها (18 ٪)، وكفالة الاحترام وصون الكرامة (14 ٪). وتقديم الدعم النفسي (12 ٪ من السكان عموماً).

وظهرت عوامل أخرى أيضاً في كل بلد من البلدان. إذ تعتبر المساعدة الاقتصادية حاجة ماسة في كولومبيا (35 ٪)، ويركز السكان الذين شملهم الاستطلاع في جورجيا بشكل خاص على حل النزاع (23 ٪).

مع ذلك، يواجه الناس عدداً من العوائق التي تحول دون تلقي المساعدة

لا يعد تلقي المساعدة بالنسبة إلى ذوي الحاجة أمراً سهلاً دائماً. وفي هذا الصدد، يذكر حوالي 59 ٪ من المشاركين في الاستطلاع في جميع البلدان التي شملتها الدراسة الفساد كعقبة أمام تلقي المساعدة. ويشمل هذا الرقم 85 ٪ في الفلبين، و82 ٪ في كولومبيا، و81 ٪ من الناس في ليبريا، و75 ٪ في هايتي، وأكثر بقليل من نصف عدد هؤلاء في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويواجه السكان أيضاً قيوداً بسبب الوضع الاجتماعي/ التمييز (37 ٪)، والأسواق السوداء (33 ٪).

وتشمل العوامل الأخرى الأماكن التي يصعب الوصول إليها (39 ٪)، أو نقص أساسي في المعرفة بتوافر المساعدة. ويرد هذا العامل الأخير بكثرة في هايتي (50 ٪)، وكولومبيا (41 ٪)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين (37 ٪ في كل منهما).

كما يخشى بعض السكان من أن يؤدي القبول بالمساعدة إلى بعض الانعكاسات مثل رفض المجتمع لهم (13 ٪) أو النظر إليهم على أنهم من المنحازين إلى "الجهة الخطأ" (20 ٪).

ومع ذلك، نادراً ما تواجه المساعدات بالرفض لعدم الحاجة إليها أو لعدم الرغبة فيها؛ وأشار إلى ذلك أقل من 10 ٪ في معظم البلدان.

بإمكان مقدمي المساعدة الحد أيضاً من المعاناة

تكتسي عائلات الناس أهمية بالغة في الحد من المعاناة خلال النزاعات المسلحة. ويرد، ضمن فئات أخرى، ذكر رجال الدين، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية، والمنظمات الدولية الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة، والسلطات الحكومية على نطاق واسع.

ويتوجه العديد من الناس إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية، وخاصة في لبنان، حيث يذكر 46 ٪ جمعية الصليب الأحمر اللبناني في المقام الأول، ويذكر 22 ٪ من السكان في كولومبيا كلاً من الصليب الأحمر الكولومبي واللجنة الدولية.

وعلى النقيض من ذلك، وبشكل استثنائي، يرد ذكر الجيش في المقام الأول بوصفه مصدراً للمساعدة من قبل 42 ٪ من المشاركين في الاستطلاع في هايتي.

وهناك أيضاً "مستوى ثان" من المجموعات. ومنها الصحفيون ووسائل الإعلام التي يعتقد الكثير بأنها تضطلع بدور. ويتضح هذا الأمر جلياً خاصة في الفلبين (42 ٪)، وهايتي (32 ٪)، وأفغانستان (22 ٪).

تأييد "المجتمع الدولي" للعمل المباشر على نطاق واسع

يعد السكان على بيّنة مما ينبغي للمجتمع الدولي القيام به. ويودون على وجه الخصوص أن يضطلع بما يلي:

- توفير قوات لحفظ السلام (ذكرها 42 ٪ من السكان في جميع البلدان الثمانية)؛
- تقديم المساعدة الطارئة (42 ٪)؛
- التدخل عسكرياً لوقف النزاع (29 ٪) .

كما يرغب الناس في تنظيم مباحثات /مفاوضات للسلام (34 ٪)، ومحاكمة القادة المتهمين بارتكاب جرائم حرب (25 ٪)، وتقديم الدعم المالي للمنظمات الإنسانية (25 ٪)، وزيادة الوعي بمحنة المدنيين (17 ٪) . وتحظى هذه الأعمال بالتأييد في جميع البلدان. ففي ليبريا يرغب معظم الناس في توفير قوات لحفظ السلام (65 ٪)، وفي الفلبين، وأفغانستان، يدعو نصف عدد السكان إلى تقديم مساعدات طارئة (52 ٪ في كل بلد) .

ويلقى التدخل العسكري في ليبريا تأييداً على نطاق أوسع (37 ٪)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (36 ٪) وأفغانستان (34 ٪) .

إلا أن الناس *لا* يرغبون عموماً في فرض عقوبات اقتصادية، حيث لا يؤيد فكرة فرض عقوبات اقتصادية إلا 10 ٪ من الذين شملهم الاستطلاع. وربما يعكس هذا الرأي مخاوف الناس من التأثير المالي على كل من أسرهم واقتصادات بلدانهم. كما لا يود السكان من المجتمع الدولي إعادة بناء البنى التحتية الوطنية.

كيف يمكن مساعدة أولئك *الذين يعيشون خارج مناطق النزاع المسلح* (أي مواطنو البلدان الأخرى) على أفضل وجه؟

شدد المشاركون في الاستطلاع في جميع البلدان الثمانية على:

- التبرعات من السلع والأموال (45 ٪) . ويرغب الناس في لبنان، وليبيريا، وجورجيا الحصول على التبرعات النقدية خصوصاً؛
- دعم المنظمات التي تساعد المتضررين من النزاعات المسلحة/العنف (48 ٪)؛
- التطوع، وذكر ذلك 33 ٪ في المتوسط، و47 ٪ في الفلبين و43 ٪ في ليبيريا .

يؤيد حوالي 39 ٪ من الذين شملهم الاستطلاع فكرة ممارسة ضغط سياسي على المشرعين، بما في ذلك نصف العدد على الأقل في كولومبيا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجزء الثاني – قواعد السلوك أثناء النزاعات المسلحة

يشير معظم الناس إلى ضرورة فرض "قيود" على السلوك المتبع في الحرب

يذهب 75 ٪ من الناس الذين شملهم الاستطلاع في البلدان الثمانية إلى ضرورة فرض قيود على ما يمكن للمقاتلين القيام به في أثناء القتال ضد أعدائهم؛ وقال 10 ٪ من الناس أنه ليس من الضروري فرض مثل هذه القيود . وأما الباقي فلا رأي لهم.

وحدد جميع المشاركين في الاستطلاع في كولومبيا و99 ٪ في الفلبين بعض أنماط السلوك التي ينبغي أن تكون "محظورة" . وتعد النسب المئوية أقل إلى حد ما في جمهورية الكونغو الديموقراطية (79 ٪)، وأفغانستان (78 ٪)، وليبيريا (73 ٪)، وهايتي (56 ٪)، ولبنان (54 ٪) .

وردَّ المشاركون في الاستطلاع على سؤال مفتوح بأجوبة عفوية. ومن الأعمال التي ينظر إليها على أنها غير مقبولة على نطاق واسع هي "قتل المدنيين والأطفال/الأبرياء" و"أنواع محددة من العنف والاضطهاد، مثل الاختطاف

والتعذيب والسرقة"، و"الهجمات على المباني/مناطق محددة، بما في ذلك النهب والاعتداء على المناطق المدنية "– و"العنف الجنسي"، وورد ذكر العنف الجنسي على لسان 43 ٪ من المشاركين في الاستطلاع في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

يعتقد الناس في ضرورة إبقاء المدنيين بمنأى عن النزاعات المسلحة

أشار 97 ٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع، عموماً، إلى ضرورة التمييز بوضوح بين المقاتلين والمدنيين عند شن هجمات في حالات النزاع المسلح. وقال معظمهم من الضروري إبقاء المدنيين بمنأى عن النزاعات المسلحة. ويسود هذا الرأي في كولومبيا (88 ٪)، والفلبين (80 ٪)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (75 ٪).

وقد طُرِح السؤال نفسه في كولومبيا وجورجيا في 1999. ويود العديد من الناس في هذين البلدين حالياً ترك المدنيين دوماً لوحدهم. وشهدت الأرقام زيادة من 72 ٪ إلى 88 ٪ في كولومبيا، ومن 69 ٪ إلى 73 ٪ في جورجيا.

وشهد هذا الاتجاه أيضاً في أفغانستان ولبنان تحولاً. حيث يقول الكثير من الناس في عام 2009 إنه من الضروري ترك المدنيين لوحدهم "بقدر المستطاع" بدلا من "تركهم دوماً لوحدهم". وشهدت نسبة السكان الذين يعتقدون في هذا الرأي في أفغانستان ارتفاعاً من 32 ٪ إلى 47 ٪، وفي لبنان من 29 ٪ إلى 63 ٪.

وعند النظر في مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي قد تؤثر على المدنيين في النزاعات المسلحة، يفضل المشاركون في هذا الاستطلاع – على الدوام – وجهة النظر القائلة بضرورة تجنيب المدنيين العنف. ومن ذلك مثلاً:

- أخذ المدنيين كرهائن من أجل الحصول على شيء ما في المقابل. ويقول 88 ٪ من جميع المشاركين في هذا الاستطلاع أن هذا الأمر غير مقبول. وتبلغ نسبة الموافقة على هذا الرأي من الذين شملهم الاستطلاع في كولومبيا والفلبين 100 ٪.

- مهاجمة مقاتلي العدو في المدن أو القرى المأهولة بالسكان، مع العلم بإمكانية قتل العديد من المدنيين. ويرى 88 ٪ من جميع المشاركين في هذا الاستطلاع أن هذا الأمر "غير مقبول". ورفض 99 ٪ من المشاركين في الاستطلاع في كولومبيا هذه الممارسة، و100 ٪ من المشاركين في هذا الاستطلاع في الفلبين. وفي جورجيا شهدت نسبة القبول بهذه الممارسة في صفوف السكان الذين شملهم الاستطلاع تراجعاً من 39 ٪ في عام 1999 لكي تبلغ مجرد 12 ٪ من السكان الذين شملهم الاستطلاع.
- حرمان المدنيين من الأغذية والأدوية والماء لإضعاف العدو. وعموماً، يرفض 91 ٪ من المشاركين في الاستطلاع اتباع هذا السلوك، كما يرفض أكثر من 97 ٪ في ليبيريا وكولومبيا اتباع هذا السلوك. وشهد الاعتراض على اتباع هذا السلوك في لبنان ارتفاعاً من 69 ٪ (في 1999) إلى 94 ٪ (في 2009). وشهد القبول بهذه الممارسة في أفغانستان ارتفاعاً طفيفاً من 11 ٪ إلى 17 ٪.

- زرع الألغام الأرضية، حتى وإن وطأتها أقدام المدنيين. وتلقى هذه الممارسة التي تؤثر على المدنيين رفضاً واسع النطاق. ويرى جميع المشاركين في الاستطلاع تقريباً (93 ٪) أن هذه الممارسة "غير مقبولة" وتتميز هذه

النسبة بارتفاعها في جميع البلدان. ويكشف الاتجاه في لبنان منذ عام 1999 عن زيادة كبيرة بالمقارنة مع أولئك الذين يرون في هذه الممارسة أمراً "مقبولاً" من 27 ٪ إلى 5 ٪ فقط.

- مهاجمة المعالم الدينية والتاريخية. يعترض الجميع تقريباً (96 ٪) على هذه الممارسة، وتتوافق جميع الأرقام الوطنية في البلدان الثمانية تقريباً.

وإجمالاً، يبدو أن المشاركين في الاستطلاع في البلدان الثمانية يفضلون الرأي القائل بضرورة إبقاء المدنيين بمنأى عن النزاعات المسلحة. ولكن في الحالة التي يدعم فيها المدنيون العدو طواعية فهم يعتبرون من قبل أقلية لا يستهان بها أهدافاً مقبولة:

- ورغم أن 54 ٪ من الناس الذين شملهم الاستطلاع يرون أنه "من غير المقبول" مهاجمة المدنيين الذين يتطوعون لنقل الذخيرة لفائدة العدو، فإن 41 ٪ من الناس في البلدان الثمانية يرون أن ذلك "أمراً مقبولاً". وتصل نسبة القبول بهذا الأمر أعلى مستوياتها في ليبيريا (75 ٪)، وفي لبنان (62 ٪ – مقابل 37 ٪ في 1999)، وهايتي (55 ٪) وأفغانستان (45 ٪ – مقابل 31 ٪ في عام 1999). و لا تلقى هذه الفكرة معارضة كبيرة إلا في الفلبين وكولومبيا حيث يرى 92٪ من المشاركين في الاستطلاع في الفلبين، و 85 ٪ من المشاركين في الاستطلاع في كولومبيا أن هذا الأمر "غير مقبول".

- وعلى الرغم من أن 63 ٪ من السكان يقولون إنه "من غير المقبول" مهاجمة المدنيين الذين يقدمون الأغذية والمأوى طواعية للعدو، فإن 31 ٪ في جميع البلدان الثمانية يرون أن هذا الأمر "مقبول". وتوجد أعلى أرقام المؤيدة لهذا الرأي في ليبيريا (49 ٪)، وفي لبنان (46 ٪– مقابل 22 ٪ في عام 1999)، وهايتي (47 ٪)

وأفغانستان (43 ٪ – مقابل 21 ٪ في 1999) . وتبرز الفلبين وكولومبيا بصفة خاصة في معارضة فكرة الهجوم على المدنيين الذين يقدمون الأغذية والمأوى طواعية للعدو (95 ٪ و96 ٪ على التوالي) .

السكان يعارضون الهجمات على العاملين في مجال الصحة وسيارات الإسعاف

قال معظم السكان بأن مهاجمة العاملين في مجال الصحة (89 ٪) وسيارات الإسعاف (87 ٪) غير مقبولة على الإطلاق.

ويعتقد الجميع تقريباً (98 ٪ فما فوق) في الفلبين ولبنان وكولومبيا في هذا الرأي. ومع ذلك، يقول 27 ٪ من السكان في أفغانستان أن هناك أسبابًا تبرر في بعض الأحيان مهاجمة العاملين في مجال الصحة ويعتقد 32 ٪ من السكان بأن هناك أسباباً تبرر في بعض الأحيان مهاجمة سيارات الإسعاف.

وسعياً للحد من خطر الهجوم، يقول المشاركون في الاستطلاع من الضروري على سيارات الإسعاف والعاملين في مجال الصحة أن تلتزم بما يلي:

- الالتزام بالحياد/عدم التحيز إلى أي طرف؛
- تحديد دورها تحديداً واضحاً.

وإذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن بعض السكان، لاسيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبريا، يعتقدون بأن الهجمات تعد مقبولة.

دعم الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح يكاد يكون شاملاً

لا تمثل مسألة تحديد الذين ينبغي للعاملين في مجال الصحة وسيارات الإسعاف مساعدتهم عموماً مسألة حقيقية بالنسبة إلى المشاركين في الاستطلاع. وهناك إجماع عام في الآراء في البلدان الثمانية على ضرورة حماية العاملين الصحيين حتى عند علاج المرضى أو الجرحى من المقاتلين الأعداء، وخاصة عند التعامل مع المدنيين الأعداء.

ويقبل الجميع تقريباً (96 ٪) بمبدأ حق استفادة جميع الجرحى والمرضى أثناء النزاع المسلح بالرعاية الصحية. ويحظى هذا المبدأ بتأييد قوي في جميع البلدان (من 96 ٪ في لبنان إلى 71 ٪ في أفغانستان). وبالمثل، يرغب معظم السكان (89 ٪) في أن يتولى العاملون في مجال الصحة علاج الجرحى من جميع الأطراف في النزاعات المسلحة. ويتراوح مستوى تأييد هذا المبدأ بين 96 ٪ في كولومبيا إلى 84 ٪ في أفغانستان.

اتفاقيات جنيف

يعلم أقل من نصف المشاركين في الاستطلاع بقليل (42 ٪) عموماً باتفاقيات جنيف. ويقول أكثر من النصف من هؤلاء الذين سمعوا باتفاقيات جنيف (56 ٪) إن اتفاقيات جنيف لها تأثير في "الحد من معاناة المدنيين في أوقات الحرب".

ويختلف الوعي باتفاقيات جنيف اختلافاً كبيراً من 69 ٪ في لبنان إلى 19 ٪ في الفلبين.

وتعلم الأغلبية الساحقة في ليبيريا (65 ٪) باتفاقيات جنيف. ويبدي السكان في ليبيريا وجهات نظر أكثر إيجابية تجاه هذه الاتفاقيات، وقال 85 ٪ إن اتفاقيات جنيف لها تأثير "كبير" أو "لا بأس به".

وينظر السكان في أفغانستان وجورجيا إلى اتفاقيات جنيف نظرة ايجابية (70 ٪ و67 ٪ على التوالي).

ويميل السكان في البلدان التي لديها تجربة مباشرة بالنزاع المسلح، مع استثناء واحد (لبنان)، إلى إبداء وجهة نظر أكثر إيجابية لاتفاقيات جنيف.